

المملكة الأردنية الهاشمية



التقرير الإحصائي السنوي لأعمال لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2021

إعداد: مديرية التطوير المؤسسي

قسم المتابعة والتقييم

الموقع الإلكتروني للوزارة على شبكة الإنترنت

www.mosd.gov.jo



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين "حفظه الله تعالى"



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد "حفظه الله تعالى"

محتويات التقرير

الصفحة	الموضوع
5	كلمة وزير التنمية الاجتماعية.
6	منهجية إعداد التقرير السنوي.
9-7	نشأة وزارة التنمية الاجتماعية وتطورها.
13-10	الإطار الاستراتيجي لوزارة التنمية الاجتماعية 2017-2021
14	المهام الرئيسية لوزارة التنمية الاجتماعية.
17-15	الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية.
19-18	إحصائيات الموارد البشرية.
20	الهيكل التنظيمي.
21	الموازنة ومصادر التمويل.
21	أصحاب العلاقة وطبيعة العلاقة مع كل منهم.
22	قائمة الشركاء / المتعاملين.
24-23	أبرز إنجازات أعمال وزارة التنمية الاجتماعية في مجال الحماية الاجتماعية.
25	إنجازات مديرية سجل الجمعيات.
26	إنجازات مديرية صندوق دعم الجمعيات.
27	إنجازات مديرية الجمعيات.
29-28	إنجازات مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر.
31-30	إنجازات مديرية الأسرة والحماية.
33-32	إنجازات مديرية الأحداث والأمن المجتمعي.
35-34	إنجازات مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وبدائل الإيواء.
36	إنجازات مديرية الشؤون القانونية.
37	إنجازات مديرية السياسات والاستراتيجيات.
38	إنجازات مديرية الأبنية والمساكن.
40-39	إنجازات مديرية التطوير المؤسسي.
41	إنجازات مديرية الشؤون الإدارية.
42	إنجازات مديرية الموارد البشرية.
43	إنجازات مديرية الموارد المالية.
45-44	إنجازات مديرية الإتصال.
46	إنجازات وحدة الرقابة الداخلية.
47	إنجازات وحدة خدمة الجمهور.
48	إنجازات وحدة مكافحة التسول.
49	أبرز التحديات التي تواجه عمل وزارة التنمية الاجتماعية.
49	أبرز التطلعات المستقبلية لوزارة التنمية الاجتماعية خلال عام 2022.

كلمة معالي وزير التنمية الاجتماعية



انطلاقاً من دور وزارة التنمية الاجتماعية في تقديم الخدمات للمواطنين وطالبيها من مختلف شرائح المجتمع، وإستجابة لرؤية سيدي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين "حفظه الله تعالى"، واستناداً للتشريعات الناظمة لعملها، وخططها. فإن الوزارة مناط بها مهام وأدوار متمثلة في حماية ورعاية الفئات المستضعفة وتنمية المجتمعات المحلية وتنظيم العمل التطوعي وتفعيله ومكافحة الظواهر السلبية التي تضر بالفرد والأسرة والمجتمع بما في ذلك ظاهرة التسول.

وبمناسبة مرور خمسة وستون عاماً على نشأة الوزارة، يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي للوزارة للعام 2021 الذي يتضمن مجموعة من الانجازات والمؤشرات الإحصائية الخاصة بطبيعة عملها.

وفي الختام اتوجه بالشكر الجزيل والعرفان لكافة العاملين في الوزارة وشركاؤها على جهودهم المبذولة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة، سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً في خدمة وطننا الحبيب والأستمرار في تحقيق المزيد من الانجازات والتطوير والتحسين والنهوض بمستوى الخدمات المقدمة في مجالات الحماية والرعاية والتنمية الاجتماعية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وزير التنمية الاجتماعية

أيمن رياض المفلح

منهجية إعداد التقرير الإحصائي السنوي:

اعتمدت منهجية صياغة التقرير السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2021 على النهج التشاركي بإشراك كافة الوحدات الإدارية في مركز الوزارة، وذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- رصد منجزات الوحدات الإدارية لعام 2021 من خلال إدخال البيانات من قبل الوحدات الإدارية على نظام الإنجازات الإلكتروني بشكل شهري، والمرتبطة بمؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج والمشاريع.
- تدقيق البيانات المدخلة على نظام الإنجازات الإلكتروني ومراجعتها وإجراء التعديلات عليها بالتنسيق والتعاون مع الوحدات الإدارية في مركز الوزارة.
- صياغة مسودة تقرير إنجازات الوزارة لعام 2021 الذي اشتمل على المحتويات التالية: كلمة الوزير، نشأة الوزارة وتطورها، إطارها الاستراتيجي، مهامها الرئيسية، خدماتها، إحصائيات الموارد البشرية، هيكلها التنظيمي، الموازنة ومصادر تمويلها، الشركاء، أبرز الإنجازات مصنفة حسب مجالات عمل وحداتها الإدارية، التحديات، والتطلعات المستقبلية.
- عرض التقرير على الوحدات الإدارية في مركز الوزارة للحصول على التغذية الراجعة وإجراء التعديلات اللازمة وفقاً للتغذية الراجعة من قبل هذه الوحدات، تمهيداً للحصول على الموافقة المبدئية والسير بإجراءات اعتماده حسب القنوات الرسمية.
- إصدار قرار رسمي بإعتماد التقرير من قبل معالي وزير التنمية الاجتماعية.
- نشر التقرير على المستوى الداخلي للوزارة من خلال إرساله لكافة الموظفين عبر البريد الإلكتروني الرسمي، والمستوى الخارجي من خلال نشرة عبر الموقع الإلكتروني للوزارة وإرساله لكافة الجهات الشريكة من مؤسسات حكومية وغير حكومية.

- بدأ العمل الاجتماعي في الأردن تطوعياً من خلال الجمعيات الخيرية التي تشكلت في الفترة (1912-1935) بموجب قانون الجمعيات العثماني؛ لأسباب ظاهرها اجتماعي (التكافل الاجتماعي).
- بعد تأسيس الدولة الأردنية في بداية العقد الثاني من عشرينيات القرن الماضي، سجلت العديد من الجمعيات الخيرية بموجب قانون الجمعيات الأردني لعام 1936 لدى رئاسة الوزراء.
- بعد نيل الأردن لإستقلاله عام 1946، أنشئت إدارة خاصة للشؤون الاجتماعية في وزارة الداخلية عام 1948 للتصدي لظاهرة الهجرة الداخلية، وآثارها السلبية.
- عام 1951 نقلت إدارة الشؤون الاجتماعية من وزارة الداخلية إلى وزارة الصحة، ورفعت إلى دائرة عرفت آنذاك بدائرة الشؤون الاجتماعية، وتمثل دورها في: الحد من هجرة المواطنين من الريف إلى المدن، رعاية الأحداث الجانحين، وتقديم المساعدات للفقراء.
- عام 1956 صدر قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم 14 لسنة 1956 وتعديلاته، ونصت المادة الثالثة منه على غاية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: "توفير الضمان الاجتماعي الشامل والكفاية الإنتاجية، وتنسيق الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين في جميع مراحل العمر، وتنظيم استثمارهم".
- عام 1956 كانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تطبق قانونها من خلال دوائرها التنظيمية التالية: دائرة الرعاية الاجتماعية لتنفيذ مهمة تقديم المساعدات وتنظيم النشاط الاجتماعي الأهلي ورعاية الأسرة، دائرة الإنشاء التعاوني، دائرة العمل، ودائرة الإصلاح الريفي لتنفيذ مهمة نهوض المجتمعات المحلية.
- عام 1963 أصبحت دائرة الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تضم الأقسام التالية: مراقبة السلوك ورعاية الأحداث، شؤون التأهيل، النشاط الأهلي والتمويل، والإغاثة.
- عام 1965 ألحق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل معهد الخدمة الاجتماعية على أثر صدور نظامه رقم 138 لسنة 1965.
- عام 1965 أوكلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مهمة حملة محو الأمية وتعليم الكبار بموجب نظامها رقم 120 لسنة 1965.
- عام 1966 صدر قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (33)، وفي عام (1968) صدر قانون الأحداث رقم (24) .
- خلال الفترة عام 1970 - 1997 تعرض الإطار المؤسسي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للتغيير بموجب النظم ذوات الأرقام (70 لسنة 1970، 36 لسنة 1980، 24 لسنة 1991، 21 لسنة 1997).
- عام 1975 تغير اسم الوزارة من الشؤون الاجتماعية والعمل إلى التنمية الاجتماعية والعمل، وفي عام 1979 انفصلت التنمية الاجتماعية عن العمل، وأصبحت الوزارة تعرف باسم التنمية الاجتماعية.
- بتاريخ 2003/4/16 عملت وزارة التنمية الاجتماعية على إعادة هيكلتها؛ أسفرت عن شكل جديد لبنيتها المؤلف من الوحدات الإدارية التالية: مديرية الأسرة والأمن الاجتماعي، مديرية تنمية المجتمع، مديرية

- التخطيط والتقييم، مديرية الإتصال والعلاقات العامة، مديرية الشؤون الإدارية والمالية، وحدة الرقابة الإدارية والمالية والفنية، وحدة المشاريع السكنية للفقراء.
- بتاريخ 2005/11/6 قامت وزارة التنمية الاجتماعية مرة أخرى إلى إعادة هيكلتها؛ أسفرت عن إحدى عشر (11) مديرية مركزية هي: مديرية تنمية المجتمع، مديرية الأسرة والطفولة والمرأة ومديرية الرقابة، مديرية الإتصال والتوعية المجتمعية، مديرية التعاون الدولي، مديرية الدراسات والتخطيط، مديرية الأبنية والخدمات، مديرية شؤون المعوقين، مديرية الديوان، مديرية تنمية الموارد البشرية، ومديرية تنمية الموارد المالية.
 - في النصف الثاني من عام 2006 أعدت وزارة التنمية الاجتماعية مشروع جديد لهيكلتها، نفذته بالتعاون مع وزارة إصلاح القطاع العام وبموجب هذا المشروع، أصبح تنظيم وزارة التنمية الاجتماعية، يتألف من عدة وحدات إدارية، أبرزها المديريات المركزية، التالية: الديوان، الأسرة والحماية، شؤون الأشخاص المعوقين، تعزيز الإنتاجية، الفقر والتكافل الاجتماعي، الجمعيات والهيئات الاجتماعية، التثقيف والتوعية المجتمعية، تنمية وإدارة الموارد البشرية، الشؤون الإدارية، الشؤون المالية، الأبنية والمساكن، التخطيط والتطوير المؤسسي، والدراسات والمعلومات.
 - عام 2008 إصدار قانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008 وتعديلاته، والذي تضمن تأسيس سجل وطني موحد لتسجيل الجمعيات وإنشاء صندوق لدعم الجمعيات.
 - بتاريخ 2010/6/21 عملت الوزارة على مراجعة هيكلها التنظيمي ومهام وحداتها التنظيمية الذي تكون من المديريات والوحدات الإدارية التالية: وحدة الرقابة الداخلية، وحدة العلاقات العامة والإعلام، مديرية السياسات والإدارة الاستراتيجية، وحدة الشؤون القانونية، مديرية الأسرة والطفولة، مديرية الدفاع الاجتماعي، مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر، مديرية الجمعيات، مديرية الأبنية والمساكن، مديرية التطوير المؤسسي، مديرية الموارد البشرية، ومديرية الشؤون الإدارية، مديرية الموارد المالية.
 - عام 2014 إصدار قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014 والذي استحدثت تدابير غير السالبة لحرية الحدث، واستحدثت محاكم مختصة للأحداث وكذلك إدارة لشرطة الأحداث.
 - عام 2015 صدر نظام التنظيم الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية رقم (117) لسنة 2015 الذي نصت المادة (3) فيه على تكوين الهيكل التنظيمي للوزارة من المديريات والوحدات الإدارية التالية: مديرية سجل الجمعيات، مديرية صندوق دعم الجمعيات، مديرية الجمعيات، مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر، مديرية الأسرة والحماية، مديرية الأحداث والأمن المجتمعي، مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، مديرية الشؤون القانونية، مديرية السياسات والإستراتيجيات، مديرية الأبنية والمساكن، مديرية التطوير المؤسسي، مديرية الشؤون الإدارية، مديرية الموارد البشرية، مديرية الموارد المالية، مديرية الإتصال، وحدة الرقابة الداخلية، وحدة خدمة الجمهور، وحدة مكافحة التسول، ومديريات التنمية الاجتماعية الميدان.
 - عام 2017 إصدار قانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة 2017، والذي تضمن إستحداث منظومة لرصد ومعالجة حالات العنف.

- عام 2017 إصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة (2017)، والذي أكد على أهمية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم الطبيعية مع التوجه للحد من الخدمات المؤسسية الإيوائية.
- عام 2018 تبني الوزارة لنهج التحول الإلكتروني في تقديم الخدمات الاجتماعية، وتبسيط الإجراءات ورفع مستوى الشفافية في تقديم خدماتها.
- عام 2019 أطلقت الوزارة ضمن خطة التحول الإلكتروني (8) خدمات الكترونية.
- عام 2020 تم اعداد وتنفيذ خطة جاهزية إستمرارية أعمال الوزارة للتعامل مع أزمة كورونا والتي ركزت على إدامة عمل الوحدات التنظيمية بالحد الأدنى من الموظفين وبما يضمن تقديم الخدمات الرئيسة وخاصة خدمات الفئات المحتاجة للحماية والرعاية وإيصال المساعدات للأسر الأشد فقراً والمتضررة من جائحة كورونا.
- عام 2021 إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية للسنوات 2022-2026، وكذلك إعداد مشروع إعادة هيكلة الوزارة.

الإطار الاستراتيجي لوزارة التنمية الاجتماعية 2017-2021

الرؤية:

وزارة متميزة داعمة لمجتمع آمن ومستقر عمادة الأسرة يحقق العدالة الاجتماعية.

الرسالة:

الإرتقاء بالعمل الاجتماعي التنموي، وتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع، من خلال رسم السياسات الاجتماعية والأطر التشريعية المتكاملة وتوظيف المعلومات والمعرفة لتوفير الخدمات الاجتماعية المتميزة، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية القائمة على بنية مؤسسية متطورة وكوادر بشرية متخصصة ومؤهلة تعزز عملية التنمية المستدامة.

القيم المؤسسية:

- 1- التميز والإبداع.
- 2- الشفافية والمساءلة.
- 3- العمل بروح الفريق.
- 4- التشاركية.
- 5- العدالة وتكافؤ الفرص.

الأهداف الاستراتيجية والقطاعية والوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها:

الأهداف الوطنية

حددت رؤية الأردن 2025 الأولويات الاستراتيجية الخاصة بالمجتمع والخدمات الاجتماعية والقطاع الحكومي بشكل عام، حيث حددت وثيقة الرؤية (14) أولوية إستراتيجية مرتبطة بأعمال وزارة التنمية الاجتماعية، وللوزارة دور في تحقيقها مع الشركاء وتشمل هذه الأولويات:

1. تطوير الخدمات الحكومية.
2. تشجيع العمل التطوعي.
3. بناء وتطوير أنظمة إستهداف موحدة تساعد في تخفيض نسب الفقر.
4. تعزيز الإحترام للفئات المستضعفة والمهمشة.
5. دعم الأشخاص ذوي الإعاقة ليشركوا في جميع أنشطة المجتمع.
6. توفير الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة.

7. توسيع الإنتفاع والتمكين والحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.
8. زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع.
9. الإهتمام بكبار السن.
10. تحسين دور الأسر من خلال تعزيز الأبوة والأمومة.
11. تعزيز الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية.
12. تحسين وإتاحة الحصول على السكن اللائق للفقراء.
13. تعزيز التنمية المحلية.
14. تعظيم الإستفادة من مخرجات برامج تعزيز الإنتاجية والتدريب والتأهيل بما يضمن إيجاد فرص عمل تتوافق مع إحتياجات السوق للفقراء والمعرضين للفقير.

الأهداف القطاعية

شملت الأهداف القطاعية الخاصة بالمجتمع والحماية الاجتماعية كما وردت في البرنامج التنفيذي التنموي (2016-2019) والمحدث لغاية عام 2021، ثلاثة أهداف رئيسية وعشرة أهداف فرعية:

الأهداف الرئيسية

1. حماية الأفراد وأسرههم من الأخطار التي قد تواجههم خلال دورة حياتهم وحدث التغييرات الهيكلية في مجتمعاتهم المحلية.
2. النهوض بمستوى التعاون والتنسيق ما بين الجهات المعنية بالحماية الاجتماعية.
3. تحفيز المؤسسات والشركات والقطاع الأهلي والخاص والتطوعي على تولي مسؤولياتها الاجتماعية.

الأهداف الفرعية

ويتفرع عن هذه الأهداف القطاعية الأهداف الفرعية التالية:

1. تكامل سياسات الحماية الاجتماعية ومأسسة خدماتها على المستوى الوطني.
2. تعزيز وتمكين الأسرة للإطلاع بأدوارها.
3. توفير خدمات الحماية الاجتماعية وبالجودة العالية.
4. تأهيل ودمج الأحداث.
5. الحد من ظاهرة التسول.
6. توفير الخدمات النوعية للأشخاص ذوي الإعاقة.
7. توفير الرعاية الإيوائية لكبار السن.
8. توفير خدمات الرعاية البديلة.
9. مهنة العمل الاجتماعي بكافة مستوياته.
10. مأسسة المسؤولية المجتمعية.

وأشارت وثيقة أولويات عمل الحكومة للعامين (2019-2020) إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية كنهج لتعزيز دولة التكافل الاجتماعي.

كما تضمنت الخطة الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025) أهداف قطاعية أخرى ذات صلة بطبيعة عمل الوزارة، تمثلت في الأهداف القطاعية التالية:

1. تقدم الحكومة خدمات أساسية شاملة وعالية الجودة بما في ذلك التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية للأفراد المحتاجين ضمن أسرهم ومجتمعاتهم.
2. تنفيذ برامج رعاية وحماية اجتماعية كفؤة.
3. مهنة العمل الاجتماعي في الأردن.

وحددت الخطة الاستراتيجية لبدائل دور الإيواء للمراكز الحكومية والخاصة المتخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، هدف وطني متمثل في: إيجاد بيئة أفضل تتسم بالشمول وسهولة الوصول من خلال إنهاء وتحويل المنظومة الإيوائية للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن وضمان وجود الخدمات والأنظمة التي تمكنهم من العيش ضمن أسر أو أماكن ذات طابع أسري أو بدائل عيش مستقلة تحترم حقوقهم وتلبي احتياجاتهم وتضمن دمجهم في المجتمع وتعزز من مشاركتهم في شتى مناحي الحياة إلى أقصى حد ممكن.

الأهداف الاستراتيجية

بناءً على التزامات الأردن الدولية والتوجهات والرؤى الوطنية والأهداف القطاعية قامت وزارة التنمية الاجتماعية وبالتشاور مع شركائها بمراجعة جميع هذه التوجهات وقامت بتحديد الأهداف الاستراتيجية الستة التالية ضمن إستراتيجيتها للأعوام (2017 - 2021):

1. **تطوير السياسات والتشريعات الاجتماعية:** يشكل هذا الهدف محوراً هاماً في أعمال الوزارة ويصب مباشرة في تحقيق رؤيتها في الوصول لمجتمع آمن مستقر من خلال توفير أطر تشريعية وتنظيمية وسياسات حديثة ومتكاملة تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بما في ذلك تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين، مع التركيز على ضمان توفر الأطر القانونية التي تعمل على تمكين الفئات المستهدفة كالمراة والشباب وذوي الإعاقة والحفاظ على حقوقهم.
2. **تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز:** جاء هذا الهدف للمساهمة في تحقيق الغاية الوطنية الرامية لتعزيز الإدارة الحكومية وتحسين مستوى الخدمات من خلال السعي الدائم نحو التميز، والتركيز على التطوير المؤسسي للوزارة، وتحسين خدماتها، ودمج النوع الاجتماعي في الأداء المؤسسي للوزارة، ورفع قدرات العاملات والعاملين، والإستفادة المثلى من الشراكات، ضمن تطبيق متكامل وشامل لنموذج التميز.
3. **تطوير الخدمات الاجتماعية والارتقاء بنوعيتها وجودتها:** يشكل هذا الهدف أهمية كبرى من حيث ضمان توفير خدمات اجتماعية متميزة، والارتقاء بمستوياتها وتحسين البيئة المكانية المناسبة لتقديم

الخدمات الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي، بحيث تساهم خدمات الوزارة المتنوعة بتعزيز الحماية الاجتماعية.

4. **تنظيم العمل التطوعي وتفعيله:** يشكل تنظيم العمل الاجتماعي والتطوعي والتوعية بأهميته وضرورة توسيعه والإرتقاء فيه، وزيادة فئات وأعداد المتطوعات والمتطوعين في مختلف المجالات وتجذير ثقافة التطوع في المجتمع هدفاً من أهداف الوزارة بحيث يسهم العمل التطوعي مستقبلاً في دعم منظومة الحماية الاجتماعية الوطنية واستدامتها.

5. **المساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة:** جاء هذا الهدف للمساهمة في تمكين المجتمعات المحلية وجعلها أكثر أمناً وإستقراراً وتعزيز تماسكها ومرونتها وتطويرها بشكل مستدام مع التركيز على المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة الأمن السكني للفقراء، وحماية الأسرة بشكل أساسي يعد هدفاً هاماً تحقيقه يسهم بشكل مباشر في تحقيق رؤية الوزارة.

6. **تطوير وبناء الشراكات ومأسستها وتعزيز التعاون والتنسيق في مجال العمل الاجتماعي:** جاء هذا الهدف متوافقاً مع التوجهات الوطنية نحو تعزيز التشاركية بما في ذلك الشراكات الخاصة بالنوع الاجتماعي وتكامل الجهود في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية والقطاعية في مجال الخدمات والحماية الاجتماعية.

غاية الوزارة كما وردت في المادة الثالثة من قانون تأسيسها (رقم 14 لسنة 1956) وتعديلاته، هي: "توفير الضمان الاجتماعي الشامل، والكفاية الإنتاجية، وتنسيق الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين في جميع مراحل العمر وتنظيم استثمارهم مورد إنتاج الدولة وهو الثروة الأدمية". حيث تتمحور المهام الرئيسية للوزارة في المهام التالية:

1. تنمية المجتمعات المحلية والاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجتمع.
2. تنظيم العمل الاجتماعي التطوعي وتفعيل دور المشاركة الأهلية لتلبية لاحتياجات المجتمع من الخدمات الاجتماعية.
3. المحافظة على تماسك الأسرة، وحمايتها من التصدع والتفكك وتوفير الخدمات المؤسسية للمحتاجين من أفرادها.
4. المساهمة بالحد من أخطار الجريمة والانحراف ومعالجة المشكلات الاجتماعية الناجمة عنها.
5. توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية للمحتاجين بهدف دمجهم في المجتمع.
6. المساهمة في تمويل المشاريع التنموية.

وبناء على مهام الوزارة المشار إليها أعلاه، فإن لها دورين رئيسيين، هما:

1. **الدور الرعائي:** المتمثل في تقديم خدمات الرعاية للأفراد المستضعفين والفئات المهشمة، مثل: الأيتام، الأحداث، ذوي الإعاقة، كبار السن، النساء المعنفات، وضحايا الاتجار بالبشر.
2. **الدور التنموي:** المتمثل في المساهمة بتعزيز إنتاجية الأفراد وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية والحد من الفقر من خلال تسجيل الجمعيات وتمكينها وتقديم مشاريع القروض الإنتاجية وبناء وصيانة وشراء المساكن ومراجعة التشريعات الاجتماعية وتطويرها.

الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية

مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة
1. قرار منح ترخيص مراكز التدخل المبكر/ بموجب نظام التدخل المبكر لعام 2017 والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
2. إصدار قرار إلحاق بالمراكز الإيوائية الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة.
3. إصدار قرار إلحاق بالمراكز النهارية الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة.
4. إصدار قرار إلحاق في المراكز النهارية والمراكز الإيوائية في القطاع الخاص والتطوعي.
5. طلب الحصول على تخفيض أسعار تذاكر السفر للأشخاص ذوي الإعاقة.
6. طلب الحصول على تأمين صحي للأشخاص ذوي الإعاقة.
7. الحصول على التعليم والتدريب والتأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة.
8. طلب الحصول على إعفاء من رسوم تصريح العمل.
مديرية الأسرة والحماية
1. ترخيص مؤسسات الرعاية الإيوائية.
2. ترخيص دور الحضانات (متوفرة إلكترونياً)،
3. نقل ملكية حضانة من شخص إلى آخر/ دخول وانسحاب شريك في دار الحضانة.
4. نقل مبنى دار حضانة لمبنى جديد أو توسعة مبنى حضانة قائمة.
5. إغلاق دار حضانة بناء على رغبة المؤسسين.
6. تجديد ترخيص دور الحضانة.
7. ترخيص دار لرعاية كبار السن إيوائية.
8. ترخيص نادي نهارى لكبار السن.
9. إلحاق مسن بدور الرعاية الإيوائية لكبار السن.
10. تجديد ترخيص دار لرعاية كبار السن/ إيوائية.
11. تجديد ترخيص نادي نهارى للمسنين.
12. نقل أو نقل ملكية أو توسعة أو إغلاق نادي نهارى للمسنين.
13. نقل أو نقل ملكية أو توسعة أو إغلاق دار لرعاية المسنين إيوائية؟
14. تقديم طلب الاحتضان.
15. قرار الموافقة على تقديم الرعاية الأسرية البديلة للأطفال (التحضين).
16. الدمج الأسري/ الرعاية البديلة.
17. خدمة توفير مسكن (شراء واستئجار).
18. خدمة مساعدة زواج (شراء أثاث).
19. خدمة دعم مالي لإستكمال دراسة ودورات تدريب (من خلال الإتفاقيات المبرمه مع الشركاء)
20. خدمة تقديم المساعدات المالية الإستثنائية للخريجين.
مديرية الاحداث والامن المجتمعي
1. إلحاق طفل بوالدته في مراكز الإصلاح والتأهيل/ النساء (دار الأمل).

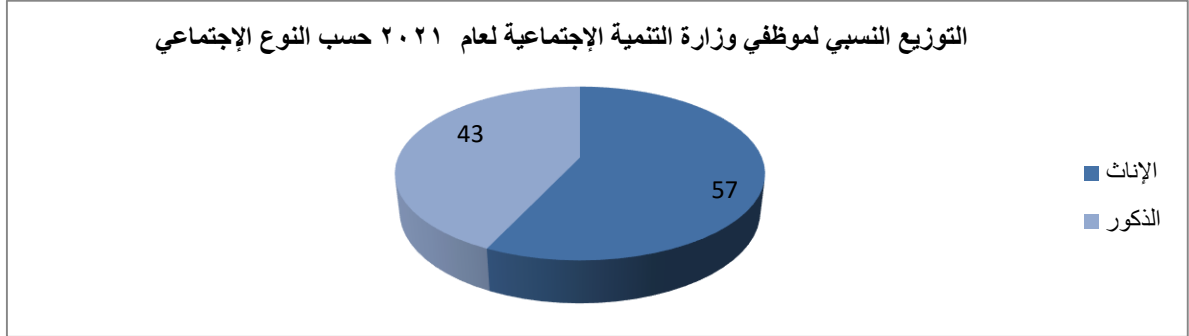
2. الحصول على تصريح زيارة حدث لذويه في مراكز الإصلاح والتأهيل.
3. ترخيص دور حماية الأسرة.
4. توكيل محامين وتوفير الاستشارات القانونية.
مديرية تعزيز الانتاجية والحد من الفقر
1. طلب الحصول على قرض مشروع أسر منتجة وريادة الشباب.
2. إصدار قرار منحة مشروع إنتاجي تنموي (جمعية خيرية، مركز تنمية مجتمع محلي).
3. إصدار قرار منحة صندوق ائتمان (جمعية خيرية ، مركز تنمية مجتمع محلي).
4. إصدار قرار تسليم إدارة مركز تنمية المجتمع المحلي لجمعية خيرية.
5. إعداد الدراسة الاجتماعية لغايات منح التأمين الصحي للأسر الفقيرة.
6. طلب الحصول على المساعدات والمكافآت الملكية.
مديرية الجمعيات
1. حل الجمعية - اختياريا.
2. مراجعة الحسابات المالية للجمعيات التي تقل ميزانيتها عن 2000 دينار
3. اعانات الجمعيات الخيرية -الدعم النقدي للجمعيات لتمكينها من تنفيذ البرامج والمشاريع المرتبطة بتحقيق أهدافها وغاياتها.
4. تمكين الجمعيات من إنشاء وفتح مركز أو مكتب خدمات.
5. اندماج جمعيتين -أو أكثر .
6. تسهيل حصول الجمعيات والهيئات المسجلة لدى الجهات الرسمية الأخرى على إعفاء ضريبي وجمركي (متوفرة إلكترونيا للجمعيات الأجنبية).
7. تسهيل إمتلاك الجمعيات مركبة- حملتها (4) ركاب أو أكثر - (نقل ملكية وتسجيل).
8. تسهيل تجديد رخصة مركبة حملتها (4) ركاب أو أكثر للجمعيات.
9. تسهيل حصول الجمعيات على إعفاء من رسوم المسقفات.
10. تمكين الجمعيات والهيئات بالحصول على الموافقة لتنفيذ حملة لجمع التبرعات.
11. تسهيل تسجيل وإمتلاك الجمعيات قطع الأراضي والعقارات.
12. حصول الجمعيات على إصدار أو تجديد تصريح عمل وإذن إقامة للعاملين أو المتطوعين الأجانب (إصدار وتجديد تصريح عمل للجمعيات الأجنبية متوفرة إلكترونيا).
13. تسهيل تمكين الجمعيات من فتح حساب بنكي - (متوفرة إلكترونيا للجمعيات الأجنبية).
14. تسهيل تمكين الجمعيات من تعديل أسماء المفوضين بالتوقيع على حسابها البنكي.
15. تسهيل تعديل الأنظمة الأساسية للجمعيات.
16. مراجعة التقارير السنوية والخطة المستقبلية والموازنة التقديرية للجمعيات.
17. دراسة ومراجعة وتعديل المشاريع والبرامج والنشاطات للجمعيات.
18. إصدار توصية حول واقع عمل الجمعية القانوني والإداري والمالي.

مديرية سجل الجمعيات
1. تسجيل جمعية (متوفرة إلكترونياً).
2. تسجيل جمعية/ فرع أجنبية (متوفرة إلكترونياً).
3. تسجيل اتحاد.
4. انضمام جمعية لعضوية اتحاد.
5. إندماج الجمعيات.
6. نقل تبعية جمعية.
7. حل الجمعية/ الإختياري .
8. تعديل النظام الأساسي.
9. إصدار شهادة بدل فاقد / تالف (متوفرة إلكترونياً).
10. الحصول على الموافقة على التمويل الأجنبي.
مديرية صندوق دعم الجمعيات
1. الدعم النقدي للجمعيات.
2. دعم مشاريع الجمعيات.
مديرية الابنية والمسكن
1. طلب الموافقة على إدراج الأسرة على قوائم إنشاء وصيانة أو شراء مساكن للأسر الفقير.
2. قرار الموافقة على شراء مسكن لأسرة فقيرة.
3. قرار الموافقة على إنشاء وصيانة مسكن لأسرة فقيرة تمتلك قطعة أرض.
4. طلب الموافقة على توصيل الكهرباء للأسر الفقيرة عن طريق فلس الريف.
وحدة خدمة الجمهور
1. الحصول على إغاثة طارئة.
2. الحصول على مساعدة إستثنائية مالية/عينية.
3. تقديم شكوى /إقتراح/ تناء .
4. الإرشاد والتوجيه.
5. خدمة ضمان حق الحصول على المعلومات.
مديرية الموارد البشرية
1. تدريب طلبة الجامعات.
2. التطوع.

إحصائيات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي:

بلغ مجموع الموظفين في الوزارة حتى نهاية عام 2021 حوالي (2574) موظف وموظفة بموجب نظام الخدمة المدنية، موزعين حسب الآتي:

- عدد الموظفين من فئة الإناث (1473) ما نسبته (57%)، في حين كان عدد الموظفين من فئة الذكور (1101) ما نسبته (43%)، والشكل التالي يوضح توزيع موظفي الوزارة لعام 2021 حسب النوع الاجتماعي:



- يمثل موظفي الفئة الأولى (1089) ما نسبته (42.3%) من الموظفين، ويمثل موظفي الفئة الثانية (526) ما نسبته (20.4%) في حين يمثل موظفي الفئة الثالثة (952) ما نسبته (37%) من المجموع الكلي للموظفين.

- عدد الموظفين من حملة درجة الدكتوراه (36) ما نسبته (1.4%) موظف وموظفة وعدد حملة درجة الماجستير (131) موظف وموظفة ما نسبته (5%) في حين بلغ عدد موظفي حملة درجة الدبلوم العالي (19) ما نسبته (1%) موظف وموظفة وحملة درجة البكالوريوس (904) موظف وموظفة ما نسبته (35%) وحملة درجة الدبلوم المتوسط ودبلوم مهني (545) ما نسبته (21%) موظف وموظفة ويبلغ حملة درجة التوجيهي (266) موظف وموظفة ما نسبته (10.3%) ودون التوجيهي (673) موظف وموظفة ما نسبته (26.1%).

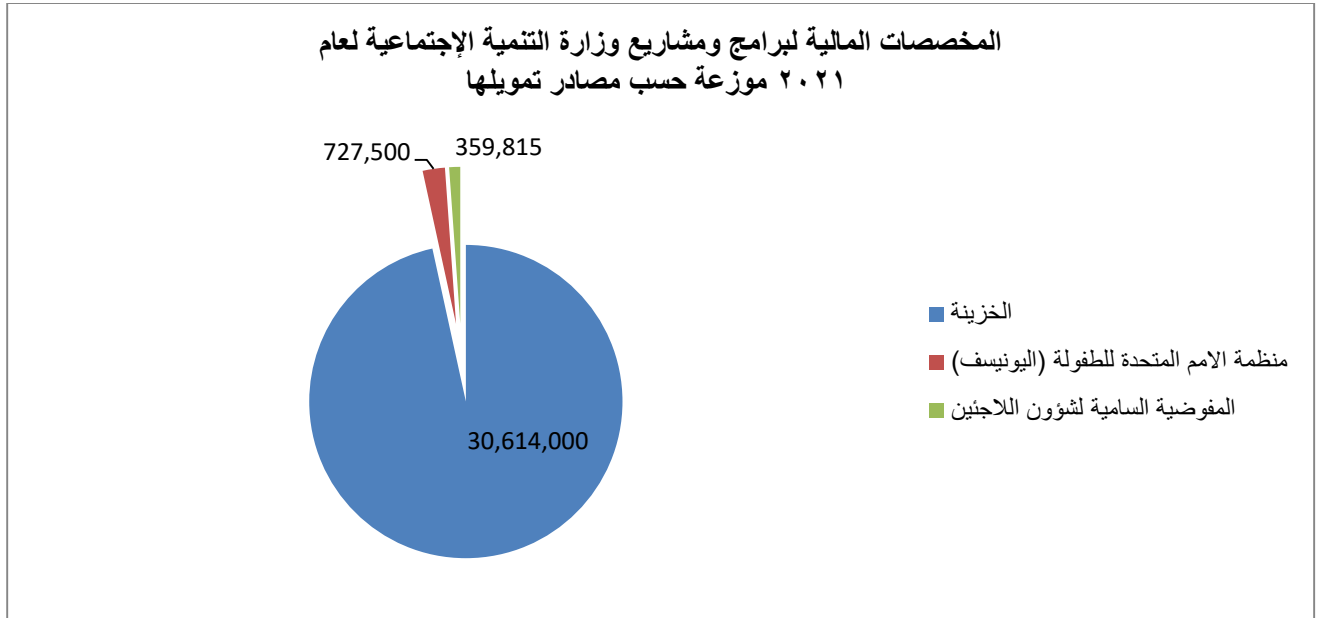
- تبين أن (359) موظف وموظفة أي ما نسبته (14%) من الموظفين يعملون في مركز الوزارة و(2215) موظف وموظفة أي ما نسبته (86%) يعملون في مديريات الميدان والوحدات الإدارية التابعة لها ومكاتب تنمية الاجتماعية ومكاتب الخدمة الاجتماعية ومراكز تنمية المجتمع المحلي ودور الرعاية الإيوائية والمراكز النهارية.

- وتتوزع الوحدات التنظيمية الإدارية للوزارة حسب واقعها الهيكلي حتى نهاية عام 2021 على النحو التالي: (22) مديرية ووحدة في مركز الوزارة بما في ذلك مكتب الوزير ومكتب الأمين العام ومكتب أمين عام سجل الجمعيات، ووحدات إدارية ميدانية موزعة على النحو التالي: (41) مديرية تنمية إجتماعية، (34) مكتب للتنمية الاجتماعية، (62) مركز لتنمية المجتمع المحلي منها (34) تدار من قبل الوزارة بشكل مباشر والباقي (28) مركز يدار من قبل الجمعيات الخيرية بموجب إتفاقيات تعاون موقعه مع الوزارة، (5) مراكز لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة (إيوائي)، (24) مركز للخدمات النهارية (المنارات ومراكز التربية الخاصة)، مركز للتأهيل المهني لذوي الإحتياجات الخاصة، مركزين لرعاية وتأهيل المتسولين، (4) دور لرعاية الأطفال المحتاجين للحماية والرعاية، (6) دور لتربية وتأهيل الأحداث، داران لحماية المرأة المعنفة فوق 18 سنة، دار لحماية ضحايا الإتجار بالبشر، (19) مكتب للخدمة الاجتماعية في إدارة حماية الأسرة، (10) مكاتب للخدمة الاجتماعية في نظارات الأحداث في المراكز الأمنية، (18) مكتباً للخدمة الاجتماعية في مراكز الإصلاح والتأهيل، و(14) مكتباً لمراقبي سلوك في محاكم الأحداث و (14) مكاتب للخدمة الاجتماعية / في إدارة شرطة الأحداث.

الموازنة ومصادر التمويل

المبلغ بالدينار الأردني	مصدر التمويل	المشروع
30614000	الخزينة	الموازنة العامة/ 2021 .
727500	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	بروتوكول تعزيز وبناء قدرة الأنظمة الوطنية للحماية الاجتماعية
359815	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	مشروع دعم اللاجئين السوريين والعراقيين

ويوضح الشكل التالي المخصصات المالية لبرامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية لعام 2021 موزعة حسب مصادر تمويلها.



أصحاب العلاقة وطبيعة العلاقة مع كل منهم

طبيعة العلاقة	الجهة
شركاء في تقديم الخدمات الرئيسية والمساندة وتبادل البيانات.	المؤسسات الحكومية.
شراكة إستراتيجية في تنفيذ المهام الرئيسية المتعلقة بطبيعة عمل الوزارة.	هيئات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولة.
شراكة على مستوى توريد الخدمات والسلع ورفد الخبرات والتكنولوجيا الحديثة.	مؤسسات القطاع الخاص.

قائمة الشركاء / المتعاملين :

التسلسل	الجهة	التسلسل	الجهة
.1	الديوان الملكي الهاشمي	.29	دائرة الجمارك
.2	رئاسة الوزراء	.30	المجلس القضائي
.3	مجلس النواب والأعيان	.31	وزارة التعليم العالي
.4	ديوان الرأي والتشريع	.32	ديوان الخدمة المدنية
.5	ديوان المحاسبة	.33	معهد الإدارة العامة
.6	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	.34	مؤسسة نهر الاردن
.7	وزارة المالية	.35	صندوق الأمان لمستقبل الأيتام
.8	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	.36	جمعية تكية أم علي
.9	دائرة الإحصاءات العامة	.37	مركز العدل للمساعدة القانونية
.10	وزارة العمل	.38	إتحاد المرأة الأردني
.11	صندوق المعونة الوطنية	.39	الإتحاد العام للجمعيات الخيرية
.12	وزارة الداخلية	.40	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
.13	مديرية الأمن العام	.41	الهيئة الخيرية الهاشمية
.14	وزارة العدل	.42	مؤسسة إنقاذ الطفل
.15	وزارة التربية والتعليم	.43	مؤسسات المجتمع المدني
.16	وزارة الأشغال العامة والإسكان	.44	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID
.17	وزارة الصحة	.45	الاتحاد الأوروبي EU
.18	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	.46	وسائل الإعلام المحلية
.19	المركز الوطني للمعلومات	.47	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR
.20	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	.48	منظمة الأمم المتحدة للمرأة UNWOMN
.21	المركز الوطني لحقوق الإنسان	.49	شركات القطاع الخاص
.22	المجلس الأعلى لسكان	.50	وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
.23	المجلس الأعلى لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة	.51	وزارة المياه والري
.24	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة	.52	وزارة الإدارة المحلية
.25	دائرة الأراضي والمساحة	.53	أمانة عمان الكبرى
.26	وزارة الزراعة	.54	مؤسسة التدريب المهني
.27	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	.55	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
.28	مجالس المحافظات (اللا مركزية)	.56	جامعة الدول العربية

أبرز إنجازات أعمال وزارة التنمية الاجتماعية في مجال الحماية الاجتماعية:

أولاً: مجال تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وطالبيها، عملت الوزارة على مايلي:

أ- إصدار (6) تشريعات ناظمة لعمل الوزارة، كتشريعات داعمة لتقديم خدماتها بشكل افضل، والمتمثلة بالتشريعات التالية:

1. نظام بدائل الإيواء والخدمات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية رقم (62) لسنة 2021.
2. نظام رعاية المسنين رقم (97) لسنة 2021.
3. تعليمات ترخيص دور الحضانات المنزلية لسنة 2021.
4. تعليمات أسس ومعايير إشغال مراكز تنمية المجتمع المحلي من الجمعيات الخيرية رقم (1) لسنة 2021.
5. تعليمات أسس تطبيق نظام الرعاية اللاحقة للأحداث.
6. تعليمات أسس اعتماد جهات تنفيذ التدابير الملحة بقرار تسوية النزاع في قضايا العنف الاسري لسنة 2021.

ب- تفعيل تقديم (8) خدمات الكترونية، وأبرزها خدمة تسجيل جمعية وخدمة ترخيص حضانة.

ثانياً: في مجال تقديم خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة لها:

1. تعاملت الوزارة خلال عام 2021 مع (13558) متسول ومتسولة منهم (7981) متسول ومتسولة
2. (اقل من سن 18) والباقي (5577) متسول ومتسولة من فئة البالغين.
3. تعاملت الوزارة مع (10982) حالة عنف من خلال مكاتب الخدمة الاجتماعية التابعة للوزارة المنتشرة في كافة المملكة والبالغ عددها (19) مكتب للخدمة الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص بما في ذلك مديرية الامن العام.
4. تنفيذاً لسياسة الوزارة في تقديم الخدمات للاطفال المحتاجين للحماية والرعاية خارج إطار الرعاية المؤسسية لدور الايواء، تم خلال عام 2021 تسليم (68) طفل لأسر راعية بديلة ضمن إجراءات قانونية بالتنسيق مع المحاكم المختصة.
5. لغايات توفير خدمات الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الاعاقة الذين تستدعي حالاتهم الادخال في دور الايواء للأشخاص ذوي الاعاقة عملت الوزارة على تأمين الخدمات الايوائية لـ (1013) من فئة الاشخاص ذوي الاعاقة من خلال شراء الخدمات لهم من القطاع الخاص والتطوعي.
6. حرصاً من الوزارة على تأمين الخدمات المتكاملة لكبار السن الذين حرّموا من الرعاية الاسرية الطبيعية قامت الوزارة خلال عام 2021 بتأمين الخدمات المتكاملة في دور الايواء لـ (176) مسن ومسنة من خلال شراء الخدمات لهم من القطاع الخاص والتطوعي.

7. اتخذت الوزارة إجراءات احترازية لحماية النساء والفتيات المعرضات للخطر لحوالي (1957) منتفعة بالتسيق مع الشركاء حيث قدمت الوزارة الخدمات المتكاملة في الدور التابعة لها.
 8. بلغ عدد كفالات الايتام (الجمعيات) حوالي (17589) كفالة.
- ثالثاً: المتابعة والرقابة والتفتيش على كافة دور الايواء الحكومية والتطوعية والخاصة.

رابعاً: في مجال تعزيز الإنتاجية وتنمية المجتمعات المحلية:

1. صيانه وانشاء وشراء (83) مسكن لاسر فقيرة وعفيفة.
2. تقديم الدعم لـ (523248) للاسر الفقيرة والمحتاجة منها (60) الف اسرة مقدمة من الديوان الملكي بواقع (100) دينار لكل أسرة بشكل كابونات شرائية.
3. إعداد الدراسات الاجتماعية لحوالي (57345) اسرة لغايات التوصية للحصول على بطاقات التأمين الصحي بالتسيق مع وزارة الصحة.
4. دعم حوالي (181) اسره لغايات اقامة مشاريع مدره للدخل.
5. تقديم الدعم لحوالي (133) جمعية لإقامة مشاريع تنموية ومساعدتها في تحقيق اهدافها وخدمة تنمية المجتمعات المحلية.
6. تأجيل الاقساط الشهرية المترتبة على الأسر المنتجة بواقع (27) الف أسرة خلال عام 2021.

خامساً: تنظيم العمل التطوعي المؤسسي وتفعيله من خلال:

1. بلغ العدد التراكمي للجمعيات المسجلة حوالي (6610) جمعية منها (3941) جمعية خيرية تقع ضمن اختصاص وزارة التنمية الاجتماعية مسجلة بموجب قانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008 وتعديلاته.
2. تسهيل مهمة الجمعيات للحصول على موافقة للتمويل الأجنبي حيث بلغ عدد الجمعيات الحاصلة على الموافقات حوالي (196) جمعية.
3. تطبيقاً لقانون الجمعيات تم حل (294) جمعية وتوجيه عقوبة الانذار لـ (41) جمعية لغايات تصويب أوضاعها وفقاً للتشريعات النافذه.

سادساً: للمساهمة في انخراط المرأة في سوق العمل، تشرف الوزارة على (1180) حضانة يستفيد من خدماتها ما يقارب (15.185) طفل.

الإنجازات مصنفة حسب مجالات عمل الوحدات الإدارية

إنجازات مديرية سجل الجمعيات:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون الجمعيات رقم (51) لسنة (2008) وتعديلاته، والنظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم (57) لسنة (2010). وتعنى المديرية بتنظيم العمل التطوعي وتفعيله من خلال تسجيل الجمعيات وتقييم أدائها وأنشطتها بالتعاون والتنسيق مع الوزارات المختصة بعمل الجمعيات وإعداد التقارير السنوية عن أوضاعها وتطوير الخطط والبرامج اللازمة للنهوض بمستوى أدائها ودعمها على تحقيق غاياتها وأهدافها المنشودة وفق التشريعات النافذة لعملها. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم القيد والإشهار والحل، قسم الدراسات والتطوير، قسم تعديل الأنظمة الأساسية، وقسم التمويل الأجنبي. وتنفيذا لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (1) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (1) يوضح إنجازات مديرية سجل الجمعيات للأعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
6610	6707	6497	6161	5792	العدد التراكمي للجمعيات المسجلة في المملكة
12	14	9	15	20	عدد فروع الجمعيات الأجنبية المسجلة بشكل سنوي
294	230	171	250	190	عدد الجمعيات التي تم حلها
10	10	10	4	11	عدد الشكاوى التي تم استقبالها وإحالتها للوزارة المختصة
105	115	132	195	180	عدد شهادات التسجيل التي تم إصدارها بالإضافة إلى بدل فاقد وبدل تالف
112	195	138	118	108	عدد الجمعيات الخيرية التي صدرت الموافقة على إنضمامها للاتحادات
11	9	10	16	30	عدد الجمعيات التي تم نقل تبعيتها وإعادة تحديد الوزارة المختصة
484	350	540	586	514	عدد طلبات تعديل الأنظمة الأساسية للجمعيات
196	225	182	154	185	عدد طلبات التمويل الأجنبي التي تمت الموافقة عليها

يلاحظ من الجدول أعلاه أن العدد التراكمي للجمعيات المسجلة في المملكة عام (2021) بلغت حوالي (6610) جمعية، وهذا مؤشر إيجابي يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية وتحديداً الهدف الاستراتيجي المتعلق: "تنظيم العمل التطوعي وتفعيله" بما يخدم الفئات المحتاجة للحماية والرعاية وتنمية المجتمعات المحلية.

إنجازات مديرية صندوق دعم الجمعيات:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008 وتعديلاته، أسس دعم الجمعيات، والاتفاقيات الموقعة مع الجمعيات لغايات الحصول على التمويل. وتعنى المديرية بدعم وتقييم المشاريع والموافقة على تمويل المشاريع والتأكد من دقة الاتفاقيات وإدارتها وفقاً لخطة عمل كل مشروع وأهدافه، متابعة إعداد الحسابات الختامية وتدقيقها، إدارة الخطط والبرامج اللازمة لتوثيق العلاقة بين الصندوق والجهات المانحة، والعمل على استثمار أموال صندوق دعم الجمعيات عن طريق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وإستثمارها. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم الإتصال وإدارة المشاريع، قسم محاسبة صندوق دعم الجمعيات، قسم استثمار أموال الصندوق. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (2) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (2) يوضح إنجازات مديرية صندوق دعم الجمعيات للأعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
403 جمعية بقيمة (948400) دينار	265 جمعية بقيمة (500.000) دينار	232 جمعية بقيمة (529200) دينار	327 جمعية بقيمة (1027000) دينار	322 جمعية بقيمة (603000) دينار	العدد السنوي للجمعيات المسجلة التي حصلت على دعم نقدي من صندوق دعم الجمعيات ودعم الديوان الملكي
36 جمعية بقيمة (146500) دينار	مراجعة أسس الدعم	61 جمعية بقيمة (211.000) دينار	96 جمعية بقيمة (300000) دينار	28 جمعية بقيمة (333000) دينار	عدد الجمعيات التي حصلت على دعم مشاريع وتم توقيع إتفاقيات معها (موازنة ولامركزية)

يوضح الجدول أعلاه دور صندوق دعم الجمعيات والشركاء في دعم الجمعيات لتمكينها من تحقيق أهدافها بما يتوافق مع التشريعات النازمة لها لخدمة وتنمية مجتمعاتها المحلية الذي يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة والمتعلق بالهدف الاستراتيجي: "المساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة".

إنجازات مديرية الجمعيات:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون الجمعيات وتعديلاته رقم (51) لسنة (2008)، والنظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم (57) لسنة (2010)، نظام الاتحادات رقم (67) لسنة (2010)، نظام اليانصيب الخيري الاردني رقم (161) لسنة (2019)، نظام جمع التبرعات للوجوه الخيرية رقم (1) لسنة (1957) وتعديلاته. وتعنى مديرية بتشجيع تأسيس الجمعيات والإشراف عليها. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم الجمعيات المحلية، قسم الجمعيات الأجنبية، قسم تقييم أداء الجمعيات، قسم التدقيق المالي للجمعيات، قسم التدريب والتطوير للجمعيات. وقسم الاتحادات الائتلافات. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3) يوضح إنجازات مديرية الجمعيات للأعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
216	119	350	299	424	عدد الجمعيات المسجلة خلال العام وضمن اختصاص الوزارة
178	40	810	720	618	عدد طلبات الدعم المقدمة من الجمعيات للوزارة
57	57	290	257	76	عدد الجمعيات التي تم تقييم ومتابعة أدائها (لجان التحقيق والتدقيق)
56	7	417	9	12	عدد الجمعيات التي صدر قرار بإنذارها لمخالفتها احكام القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه
56	12	95	93	83	عدد الجمعيات التي تم تشكيل هيئة إدارية لها خلال العام
83	15	95	85	66	عدد الجمعيات الأجنبية التي تم متابعتها وتقييم أدائها
132	166	170	169	133	عدد الجمعيات التي تم حلها خلال العام وصدر قرار بتشكيل لجنة حل (حسب اختصاص الوزارة)
28	31	20	19	18	عدد الجمعيات التي تم مراجعة حساباتها والتي تقل ميزانيتها عن 2000 دينار.
411	165	535	528	268	عدد طلبات المشاريع المقدمة للوزارة عن طريق وزارة التخطيط والتعاون الدولي للجمعيات الأجنبية لتنفيذ مشاريع اللاجئين السوريين والعراقيين

يبين الجدول أعلاه دور الوزارة في بناء وتعزيز قدرات الجمعيات الخيرية من خلال تقديم الدعم لها وتسهيل مهمتها في الحصول على موافقات التمويل الخارجي، وهذا يصب في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة بالتحديد الهدف الاستراتيجي: "المتعلق بتنظيم العمل التطوعي وتفعيله".

إنجازات مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، نظام مراكز تنمية المجتمع المحلي رقم 32 لسنة 2014، تعليمات برنامج الأسر المنتجة وريادة الشباب المعدلة لسنة (2017)، وتعليمات إدارة صناديق الائتمان المحلي المعدلة وتعليمات برنامج (المنح الصغيرة) تمويل الجمعيات بمشاريع إنتاجية. وتعنى المديرية بتعزيز إنتاجية الأسر الفقيرة من خلال المشاريع الصغيرة والمشاريع التنموية الإنتاجية التي تنفذ من خلال الوزارة والجمعيات الخيرية ومراكز تنمية المجتمع المحلي بهدف المساهمة في التخفيف من حدة الفقر، وتقوم المديرية بالإشراف على هذه المشاريع ومتابعتها، والعمل على تدريب المعنيين بتنفيذ هذه المشاريع، كما تقوم المديرية بالإشراف على تدريب الأسر المستفيدة أو المرشحة للاستفادة من برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المحلي على إدارة المشاريع الصغيرة.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم المشاريع الصغيرة والإنتاجية، قسم صناديق الائتمان المحلي، قسم مراكز تنمية المجتمع المحلي، قسم دراسات المساكن والتأمين الصحي، قسم متابعة حالات الفقر، وقسم تنسيق المكارم والمساعدات.

وتنفيذا لهذا الدور حققت المديرية خلال الاعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (4) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء. ويتضح من هذا الجدول دور الوزارة بمجال تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر من خلال تنفيذ مشاريع متناهية الصغر للأسر الفقيرة ورفع مستوى دخلها، بالإضافة إلى دعم الجمعيات الخيرية ومركز تنمية المجتمع المحلي لإقامة مشاريع إنتاجية لصالح الفقراء، وهذا يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة وخاصة الهدف الإستراتيجي الذي ينص على: "المساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة"، مما يسهم في تحسين مستوى الخدمة المقدمة في المجتمعات الفقيرة وتعزيز دور الجمعيات الخيرية في تقديم أفضل الخدمات لأبناء الأسر الفقيرة.

الجدول رقم (4) يوضح إنجازات مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر للاعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
203	103	479	276	292	عدد الأسر المستفيدة من مشاريع الأسر المنتجة
19	1	17	31	25	عدد المشاريع الإنتاجية الممول من حساب برنامج المنح الصغيرة للجمعيات الخيرية ومراكز تنمية المجتمع
11	1	7	10	10	عدد صناديق الإئتمان المحلية المنفذة في الجمعيات ومراكز تنمية المجتمع المحلي
100	10	60	85	95	عدد الأسر المستفيدة من مشاريع صناديق الإئتمان الممنوحة للجمعيات ومراكز التنمية
140	128	270	290	296	عدد فرص العمل التي توفرها مراكز تنمية المجتمع المحلي
19	23	15	36	-	عدد الاتفاقيات التي تم إبرامها وتجديدها مع الجمعيات الخيرية لإدارة وتشغيل مراكز تنمية المجتمع المحلي
3691	2067	4999	5500	5446	عدد الفعاليات التدريبية والتوعوية التي تم تنفيذها من قبل مراكز تنمية المجتمع المحلي
38622	22447	38,577	45000	43,984	عدد المستفيدين من الفعاليات التدريبية والتوعوية التي تم تنفيذها من قبل مراكز تنمية المجتمع المحلي
57345	44137	53,914	47182	19,000	عدد الدراسات الاجتماعية المعدة للحصول على تأمين صحي أسر فقيرة
87.786	88.454	84,566	110,000	75,000	عدد الأسر المستفيدة من مساعدات المكارم الملكية والمنظمات كافة (نقدي، عيني)

إنجازات مديرية الأسرة والحماية:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014، قانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة (2017)، نظام ترخيص دور رعاية المسنين والأندية الخاصة بهم رقم 81 لسنة 2012، نظام ترخيص وإدارة دور رعاية الأطفال الإيوائية رقم (49) لسنة (2009)، نظام رعاية الطفولة من الولادة حتى سن الثامنة عشرة رقم (34) لسنة (1972)، نظام ترخيص دور الحضانه رقم (77) لسنة 2018، تعليمات معدلة للحضانات لعام 2019، تعليمات الحضانات المنزلية لعام 2021، تعليمات ترخيص الحضانات المؤسسية في القطاع العام والخاص والتطوعي رقم (1) لسنة 2013، نظام رعاية المسنين رقم (97) لسنة 2021 تعليمات ترخيص الأندية النهارية للمسنين لسنة 2014، تعليمات ترخيص دور الرعاية الإيوائية للمسنين لسنة 2013، تعليمات انتفاع مجهولي الوالدين الخارجين من دور الرعاية الاجتماعية الإيوائية من مخصصات الزواج لسنة 1997، تعليمات أسس صرف البديل المالي في برنامج الرعاية البديلة للأطفال لسنة 2013، تعليمات الإحتضان لسنة 2013. وتعنى مديرية الأسرة والحماية بحماية ورعاية الأسرة والأطفال ضحايا المشاكل الاجتماعية، وتعمل على تأمين مستوى حياة لائق يلبي إحتياجاتهم الإنمائية والتربوية. وتعمل المديرية على تلبية إحتياجات الأسر غير القادرة على الإنجاب وذلك بمساعدتهم على إحتضان أطفال بحاجة إلى رعاية، وتلبي بنفس الوقت حاجة الأطفال المحتاجين للرعاية الأسرية وحقهم بالعيش في بيئة آمنة، كما تعنى المديرية بالمحافظة على كرامة كبار السن من الأشخاص المحتاجين للخدمات الاجتماعية الإيوائية، والإشراف على جميع دور الحضانات لضمان تقديم الخدمات المناسبة للأطفال.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم دور الرعاية والحماية، قسم الحضانات، قسم كبار السن، قسم الرعاية اللاحقة، قسم الدمج الأسري، وتنفيذا لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (5) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء التي تعكس دور الوزارة في تطبيق سياسات إجتماعية لصالح فئة الأطفال من خلال توفير خدمات الرعاية النهارية لهم في دور الحضانه المرخصة، إضافة إلى تطبيق سياسة المساهمة في تمكين المرأة اقتصادياً من خلال إنخراطها في سوق العمل وتوفير سبل الراحة لها عبر إيداع أطفالهن في دور الحضانه أثناء فترة العمل.

الجدول رقم (5) يوضح إنجازات مديرية الأسرة والحماية للاعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
1180	1437	1414	1330	1106	عدد دور الحضانة التراكمي المسجلة
51185	50295	49490	46550	22120	عدد الأطفال المستفيدين من خدمات دور الحضانة
367	372	357	363	364	عدد المسنين المنتفعين في دور كبار السن
176	176	170	165	156	عدد المستفيدين من كبار السن من خدمات دور الرعاية الإيوائية على نفقة وزارة التنمية الاجتماعية
308	306	252	231	91	عدد الأطفال المعاد دمجهم في أسرهم
911	643	752	876	857	عدد الأطفال المستفيدين من خدمات دور الرعاية الإيوائية
109	100	115	105	40	عدد خريجي دور الرعاية الاجتماعية التابعة للوزارة المندمجين في المجتمع والمستفيدين من برنامج الرعاية اللاحقة.
911	635	876	876	857	عدد الأطفال المستفيدين من الأنشطة اللامنهجية والمنهجية.
71	11	250	200	100	عدد الأشخاص الذين تم تقديم مساعدات مالية لهم (رعاية لاحقة).
7	8	23	19	14	عدد الأطفال المحتضنين.
61	69	80	37	32	عدد الأطفال الذين تم دمجهم في أسر بديلة (برنامج الإحتضان، برنامج الرعاية الأسرية البديلة).

ويشير الجدول أعلاه على السياسات التي تنتهجها الوزارة بمجال الرعاية البديلة للأطفال المحتاجين للحماية والرعاية من خلال إستبدال الرعاية المؤسسية للأطفال بالرعاية الأسرية الطبيعية لضمان عيش الطفل في بيئة طبيعية، مما يسهم في عملية الدمج الأسري والمجتمعي لهؤلاء الأطفال، وهذه السياسات تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة بالتحديد الهدف الإستراتيجي: المتعلق بتطوير الخدمات الاجتماعية والإرتقاء بنوعيتها وجودتها.

إنجازات مديرية الأحداث والأمن المجتمعي:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014، قانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة (2017)، نظام المساعدات للأحداث رقم (48) لسنة (1959)، نظام الرعاية اللاحقة رقم (67) لسنة (2016)، نظام دور حماية الأسرة رقم (48) لسنة (2004)، نظام دور إيواء المجني عليهم والمتضررين من جرائم الإتجار بالبشر رقم (30) لسنة (2012)، نظام دور إيواء المعرضات للخطر لسنة (2016)، وتعنى المديرية بحماية الأحداث الواقعين في نزاع مع القانون من المشكلات والسلبيات الاجتماعية التي أدت إلى مخالفتهم للقانون، وتوفير بيئة سليمة وتقديم الخدمات المتكاملة لإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، مساندة الأسر ضحايا العنف المنزلي وأسرى السجناء لحمايتهم من الآثار السلبية للعنف ومساندة الأسر في حال غياب عائل الأسرة، كما تعمل المديرية على حماية المرأة ضحية العنف بإيجاد المأوى الآمن والخدمات المتكاملة لها، وإعداد برامج الرعاية اللاحقة والحياة المستقلة للنساء والفتيات المعنفات.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم دور التربية والتأهيل، قسم حماية ضحايا الإتجار بالبشر، قسم الحماية من العنف الأسري، قسم الخدمات الاجتماعية، قسم مكافحة عمل الأطفال، وقسم مراقبة السلوك والرعاية اللاحقة. وتنفيذا لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (6) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

يوضح الجدول أدناه دور الوزارة بتوفير البيئة السليمة لرعاية الأحداث المخالفين لقانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014 الذين بلغ عددهم عام (2021) حوالي (1923) حدث تم إدخالهم دور تربية وتأهيل الأحداث لتقديم البرامج المتكاملة لهم (النفسية، التربوية، التعليمية، الاجتماعية، والتأهيلية) التي من شأنها أن تساهم في إعادة دمجهم في أسرهم والمجتمع، وتقديم خدمات الحماية والرعاية لـ (595) امرأة تم إدخالهن لدور الوفاق الأسري، وتقديم الدعم الاجتماعي لضحايا العنف الأسري البالغ عددها (10982) من أجل إعادة توفيق أوضاعها الأسرية والاجتماعية وتأمين سبل الأمن لها، إضافة إلى عقد اتفاقيات التعاون والشراكة مع الجهات المعنية بتقديم خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات المستهدفة، وهذه السياسات تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة بالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق: "تطوير الخدمات الاجتماعية والإرتقاء بنوعيتها وجودتها".

الجدول رقم (6) يوضح إنجازات مديرية الأحداث والأمن المجتمعي للأعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
1834	1901	2722	2588	2347	عدد الأحداث الداخليين في دور تربية وتأهيل الأحداث.
303	454	476	629	542	عدد الأحداث المكررين الداخليين في دور تربية وتأهيل الأحداث
916	593	636	523	655	عدد الأحداث المنتفعين من دور تربية وتأهيل الأحداث الذين تم تدريبهم مهنيا لسوق العمل.
1560	1633	2422	2180	2101	عدد الأحداث الموقوفين في دور تربية الأحداث.
274	268	300	408	246	عدد الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث.
1815	1950	2741	2531	2309	عدد الأحداث الخارجين من دور الأحداث ويعيشون مع أسرهم
1923	2146	4425	3223	1245	عدد الأحداث الذين لم يتم حجز حريتهم وتم إنتهاء قضاياهم بالتسوية في مكاتب الخدمة الاجتماعية/ شرطة الأحداث.
4431	4000	4292	5511	3496	عدد قضايا الأحداث المحولين إلى المحاكم.
94	200	198	87	96	عدد الأحداث الموضوعين تحت إشراف مراقب السلوك بموجب قرار قضائي.
5707	6099	6335	5139	4142	عدد الحالات التي تعاملت معها مكاتب الخدمة الاجتماعية في شرطة الأحداث.
3391	4337	5363	5640	4936	عدد الأحداث المودعين في نظارات الأحداث.
10982	10375	10720	6708	5617	عدد دراسات الحالة الاجتماعية المقدمة لحالات العنف الأسري من مكاتب الخدمات الاجتماعية في إدارة حماية الأسرة وأقسامه.
595	373	344	542	345	عدد النساء المعنفات اللواتي تم إيداعهن في دور الوفاق الأسري.
411	411	299	440	295	عدد النساء المعنفات المندمجات في أسرهم والخارجات من دار الوفاق الأسري.
130	180	138	131	110	عدد السيدات والفتيات المعرضات للخطر المعاد دمجهم في المجتمع بنجاح.
5218	5191	7656	5474	6551	عدد النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الحاصلين على الخدمات الاجتماعية.
68	16	30	165	99	عدد الحالات التي يتم التعامل معها في دار كرامة لضحايا الإتجار بالبشر.
159	102	89	-	-	عدد الأحداث المحولين لبرنامج تنفيذ خدمة مجتمعية للمنفعة العامة وحضور برنامج تأهيل نفسي اجتماعي بموجب قرار القاضي.

إنجازات مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وبدائل الإيواء :

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة (2017)، نظام مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (40) لسنة (2014)، نظام إعفاءات مركبات الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (27) لسنة (2019)، نظام مراكز التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة (10) لسنة (2017)، وتعليمات التسجيل والقبول والانتفاع للأشخاص ذوي الإعاقة الإيوائية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية لسنة (2016). وتعنى مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة برعاية وتدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم خدمات الإرشاد والتوعية لأسرهم ومؤسسات المجتمع المدني بهدف دمجهم بالمجتمع. وتنمية القدرات والإعتماد على الذات. كما تشرف المديرية على مراكز ومؤسسات الأشخاص المعوقين في القطاعين الحكومي والتطوعي والخاص ومتابعة إجراءات ترخيصها وتقييم أدائها واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

ويتكون الهيكل التنظيمي لمديرية الأشخاص ذوي الإعاقة من الأقسام التالية: قسم المراكز والمؤسسات، قسم التدريب وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، قسم المتابعة والتقييم الفني، وقسم الإشراف التربوي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذا لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (7) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

يبين الجدول أدناه أن الوزارة عملت على تقديم البرامج و الخدمات التعليمية والتدريبية والتأهيلية للأطفال ذوي الإعاقة العقلية البالغ عددهم (898) شخص، وشراء الخدمات النهارية والإيوائية الشاملة لـ (1013) شخص من ذوي الإعاقة على نفقة الوزارة، كما تتطلع الوزارة خلال الفترة القادمة إلى تطوير سياستها في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة عبر تفعيل برنامج التأهيل المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد بدائل مرحلية ودائمة للمراكز الإيوائية وتطويرها لتصبح مراكز نهارية دامجة، وهذه الإنجازات تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة بالتحديد الهدف الإستراتيجي المتعلق: "تطوير الخدمات الاجتماعية والإرتقاء بنوعيتها وجودتها".

الجدول رقم (7) يوضح إنجازات مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة للأعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
-	-	1554	11724	6725	عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة المستفيدين من مراكز تشخيص الإعاقات
38	33	36	35	117	عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة المستفيدين من مراكز التأهيل المهني/ الوزارة
557	565	551	565	560	عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة المستفيدين من الخدمات الإيوائية التابعة للوزارة
8	33	11	18	49	عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة الذين تم تأهيلهم مهنيا في مراكز التأهيل المهني (الخريجين) الوزارة
890	830	710	710	745	عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة المستفيدين من مراكز المنار التابعة للوزارة
1013	1050	1298	1380	1328	عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تم شراء الخدمة لهم من مراكز القطاع الخاص والتطوعي على نفقة الوزارة
1122	1063	4910	4900	5090	عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة الموجودين في مراكز القطاع الخاص والتطوعي التي تشرف عليها لوزارة
16	9	3	-	-	عدد وحدات (برامج) التدخل المبكر التي تم استحداثها في مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة.
298	131	87	-	-	عدد الاطفال ذوي الإعاقة المستفيدين من خدمات التدخل المبكر
298	127	85	-	-	عدد الأسر المستفيدة من خدمات التدخل المبكر.

كما عملت وحدة بدائل الإيواء للأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في إعداد الأنظمة والتعليمات الداعمة لتقديم خدمات بدائل الإيواء للأشخاص ذوي الإعاقة والخدمات النهارية الدامجة، إضافة إلى بناء وتعزيز معارف ومهارات الموظفين في مجال بدائل الإيواء للأشخاص ذوي الإعاقة وتقييم مجموعة من المنتفعين لغايات شمولهم في برامج بدائل الإيواء.

إنجازات مديرية الشؤون القانونية:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، وكافة التشريعات الناجمة لعمل الوزارة، وتعنى المديرية بإعداد مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات اللازمة لعمل الوزارة، وتقوم بتقديم المشورة القانونية في مجال القرارات الإدارية، والإتفاقيات العربية والدولية، والعقود والإتفاقيات الخاصة بعمل الوزارة، وإعداد لوائح الدعاوى أمام المحاكم الحقوقية والشكاوى أمام المحاكم الجزائية والنيابة العامة، والردود على الإستدعاءات المقدمة أمام محكمة العدل العليا، وتنظيم كافة الوثائق اللازمة لها.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم متابعة القضايا والمساعدة القانونية، قسم الإتفاقيات والعقود، قسم الإستشارات القانونية والتشريعات، وقسم حقوق الإنسان. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (8) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (8) يوضح إنجازات مديرية الشؤون القانونية للأعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
266	150	131	247	266	عدد الإتفاقيات المعدة والمدققة والمعتمدة
24	15	7	13	4	عدد مسودات مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات التي تم رفعها للجهات ذات العلاقة بأمرها
6	1	4	2	2	عدد مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات التي تم رفعها من الوزارة للجهات ذات العلاقة بأمرها وتم إقرارها بالجريدة الرسمية
1891	1700	1879	1974	3246	عدد المشورات القانونية المقدمة
269	145	150	185	210	عدد الردود التي تمت على الإستدعاءات واللوائح الواردة من المحاكم (تبليغات)

تبين الإنجازات الواردة في الجدول أعلاه سعي الوزارة الى تحقيق أهدافها الاستراتيجية والمتعلقة بتطوير السياسات والتشريعات الاجتماعية، وذلك من خلال مراجعة التشريعات وتحديثها وفق سلسلة الإجراءات التشريعية المعتمدة إضافة الى صياغة الإتفاقيات التي تسهم في عملية تقديم الخدمات للفئات المستهدفة في مجالات الحماية والرعاية والتنمية.

إنجازات مديرية السياسات والاستراتيجيات:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، وتعنى هذه المديرية برسم السياسات الاجتماعية وإعداد الدراسات وتحليل البيانات الإحصائية والظواهر الاجتماعية لإيجاد الحلول. وتقوم المديرية جلب التمويل البرامج والمشاريع الخاصة بعمل الوزارة. كما تعنى المديرية برسم سياسات دمج مفهوم النوع الاجتماعي ووضع استراتيجياته، ومتابعة متغيراته. وتعمل المديرية على متابعة العلاقات الخارجية مع الجهات الداعمة والممولة وتطبيق الاتفاقيات والالتزامات المترتبة عليها حسب الأصول، وتقوم المديرية بمتابعة برامج ومشاريع وقرارات جامعة الدول العربية.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم السياسات الاجتماعية، قسم التعاون الدولي، وقسم إدارة المشاريع والتمويل، قسم النوع الاجتماعي، وقسم إدارة الأزمات ورصد الظواهر الاجتماعية، وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية عام (2020-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (9) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول ادناه يوضح إنجازات مديرية السياسات والاستراتيجيات لعام (2020-2021)

الإنجازات		مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	
2	3	عدد المقترحات والمبادرات التي تم تقديمها للجامعة العربية بشكل سنوي
%40	%30	نسبة الانجاز في تحقيق مؤشرات الاتفاقيات والمنح الدولية
30	33	عدد الباحثين والاكاديميين الذين تم تسهيل مهامهم لإجراء الدراسات
3	2	عدد التقارير التي تم اعدادها بأدماج النوع الاجتماعي
1	1	عدد الأدلة التي تم اعدادها بادماج النوع الاجتماعي

يتضح من الجدول اعلاه بأن الوزارة تسعى دوماً الى ايجاد الدعم من خارج المخصصات المالية المرصودة في موازنتها لعام (2021) وذلك من خلال استقطاب التمويل لدعم برامجها وتقديم خدماتها للفئات المستهدفة في مجالات الحماية والرعاية والتنمية، وهذا يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة وخاصة الهدف الاستراتيجي المتعلق بتطوير وبناء الشراكات ومأسستها وتعزيز التعاون والتنسيق في مجال العمل الاجتماعي.

إنجازات مديرية الأبنية والمساكن:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، نظام الأشغال الحكومية رقم (71) لسنة (1986) والأنظمة المعدلة له، نظام استئجار العقارات لمصالح الحكومة رقم (70) لسنة 1973، نظام شراء العقارات لصالح الحكومة رقم (68) لسنة 2014، تعليمات الاستفادة من مساكن الأسر الفقيرة، وتعليمات الانفاق على مساكن الأسر العفيفة. وتعنى المديرية بتأمين سكن كريم للأسر الفقيرة وصيانة المساكن القائمة لهم، وإنشاء أبنية جديدة لمؤسسات ومراكز الوزارة وتأهيل وتطوير الأبنية القديمة وصيانتها، واستئجار الأبنية اللازمة للوزارة، والمشاركة في ترخيص أبنية المؤسسات الاجتماعية العائدة للقطاع الخاص، ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم الأبنية، قسم الصيانة، قسم الأراضي والاستملاك، وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (10) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

يتضح من الجدول أدناه قيام الوزارة بتنفيذ اجراءات لتطوير البنية التحتية لأماكن تقديم الخدمات التابعة لها، وتوفير المأوى والمسكن الملائم للأسرة الأشد فقراً لتمكينها من القيام بوظائفها الأساسية. وهذه الاجراءات والبرامج تصب في تحقيق الاهداف الاستراتيجية الخاصة الوزارة والمتعلقة في: تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز، والمساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة.

الجدول رقم (10) يوضح إنجازات مديرية الأبنية والمساكن للأعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
2015	1932	1931	1832	1766	عدد مساكن الأسر الفقيرة التراكمي التي تم إنشاؤها أو شراؤها أو صيانتها منذ بدء البرنامج عام 2003
457	5	495	432	438	عدد المستفيدين من مساكن الأسر الفقيرة التي تم إنشاؤها وشراؤها أو صيانتها
180	150	385	350	-	عدد الدراسات الاجتماعية المعدة للاستفادة من خدمة فلس الريف.
70	100	100	85	80	عدد المساكن التي تم إيصال الخدمات لها
43	17	19	52	40	عدد الأبنية التي تمت صيانتها المملوكة والمستأجرة

إنجازات مديرية التطوير المؤسسي:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، نظام التنظيم الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2015، نظام تحسين الخدمات، ومنهجيات عمل تطوير الاداء المؤسسي المعتمدة. وتعمل المديرية على الاشراف على إعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة وتأهيل الوزارة للمشاركة في جوائز الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، تقديم الدعم الفني لحوسبة العمليات والأنظمة في الوزارة، صيانة الشبكات، تسهيل عملية تطبيق مشاريع الحكومة الإلكترونية في الوزارة، كما تشرف المديرية على إدارة المعرفة وتطوير المخزون المعرفي، وتساهم في تطوير وسائل وقنوات الاتصال الداخلي والخارجي.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم تطوير الاداء المؤسسي، قسم الدعم الفني والشبكات، قسم البرمجة والحكومة الإلكترونية، قسم إدارة وتحسين الخدمات، وقسم المتابعة والتقييم. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال عامي (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (11) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (11) يوضح إنجازات مديرية التطوير المؤسسي لعامي (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
889	885	860	870	841	عدد مستخدمي البريد الإلكتروني في الوزارة.
12	12	8	6	4	عدد التطبيقات المحوسبة والخدمات الالكترونية التي تم استحداثها.
67	67	67	64	62	عدد الوحدات الإدارية المربوطة على الشبكة مع الوزارة.
1	1	1	1	1	عدد الخطط الاستراتيجية التي تم إعدادها من لجنة التخطيط بمؤشراتها.
19	18	18	18	18	عدد خطط عمل المديریات في المركز التي تم إعدادها بمؤشراتها.
41	41	41	41	41	عدد خطط عمل المديریات في الميدان التي تم إعدادها بمؤشراتها.
60	59	59	59	59	عدد المستويات الإدارية في المركز والميدان التي تم مواءمتها مع الخطة الاستراتيجية.
-	-	8	5	2	عدد الخدمات الالكترونية المستحدثة
1	1	1	1	1	عدد التقارير السنوية التي تم إعدادها واعتمادها.

ولغايات تطوير الخدمات عملت الوزارة على تنفيذ خطة التحول الإلكتروني لتسهيل وصول الخدمات الاجتماعية لطالبيها، حيث وفرت عملية الربط الإلكتروني مع شركائها في تقديم الخدمات بشكل إلكتروني، كما عملت الوزارة على تطوير وتحديث موقعها الإلكتروني الذي اشتمل على نماذج إلكترونية لطلبات حق الحصول على المعلومات واستقبال الشكاوى والتواصل مع المواطنين. وعملت الوزارة على ربط (67) وحدة إدارية ميدانية تابعة لها، إضافة إلى مشاركة المديرية في أعداد العديد من الدراسات والاستراتيجيات ، وبرزها: المشاركة في أعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة للأعوام 2022-2026، والمشاركة في أعداد هيكلية الوزارة.

وهذه الإجراءات والإنجازات تسهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة، وبالتحديد الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجنير ثقافة التميز.

إنجازات مديرية الشؤون الإدارية:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، نظام المشتريات الحكومية رقم 28 لسنة 2019 وتعديلاته والتعليمات الصادرة بموجبه، وتعنى مديرية الشؤون الإدارية بتأمين كافة احتياجات الوزارة من المواد واللوازم، ومتابعة عمليات شرائها واستلامها وصرفها وتخزينها وإدارة المستودعات ومراقبة عمليات الجرد الدوري، وتعمل المديرية على تأمين الخدمات اللازمة كالاتصالات وعمليات الصيانة والنظافة لكافة مرافق الوزارة، وتقوم بتنظيم تناقل المراسلات الصادرة والواردة من وإلى الوزارة؛ وتقوم بتأمين احتياجات الوزارة من وسائل النقل ومتابعة صيانتها وإدارة حركتها وتنقلاتها.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم اللوازم والإمداد، قسم الديوان، قسم الخدمات المساندة، قسم الحركة، قسم المشتريات والعطاءات، وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (12) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (12) يوضح إنجازات مديرية الشؤون الإدارية للأعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
270	245	243	243	243	العدد التراكمي لوسائط النقل
%100	%100	%98	%95	%70	نسبة الأجهزة في الوزارة إلى عدد الموظفين
68	52	120	111	75	عدد العطاءات التي تم طرحها لغايات إمداد الوزارة من مواد إغاثة وقرطاسية وأجهزة وأثاث
2000	1377	1535	1101	1250	عدد دفاتر سجلات الرحلات التي تم صرفها لقسم الحركة/ الوزارة
2	4	3	2	2	عدد العطاءات التي تم طرحها لغايات الخدمات المساندة لسنة كاملة
56421	41961	66282	62511	55.07	عدد الوثائق التي تم أرشفتها إلكترونياً
64850	31601	20702	12915	9120	عدد الاسر المستفيدة من المساعدات العينية التي تقدمها الوزارة بالتنسيق مع المعنيين من حساب الموازنة والتبرعات

يبين الجدول أعلاه دور مديرية الشؤون الإدارية في عملية تقديم الخدمات المساندة للوحدات الإدارية من أجل تقديم خدماتها بكفاءة وهذا يرتبط بالهدف الاستراتيجي المتعلق "تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز" كذلك المساهمة في التخفيف من معاناة عدد من الاسر الفقيرة بمساعدتها في تأمين بعض احتياجاتها من المواد الغذائية وبعض مواد الاغاثة في الحالات الطارئة.

إنجازات مديرية الموارد البشرية:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، نظام ديوان الخدمة المدنية رقم (82) لسنة (2013)، وتعنى المديرية بالمشاركة في وضع سياسات الموارد البشرية وتطوير الاستراتيجيات والأنظمة والبرامج المتضمنة جميع عمليات الموارد البشرية وتطبيقها بكفاءة وبما يضمن توفير الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على العمل حسب متطلبات الخطة الاستراتيجية للوزارة؛ وإدارة شؤونها ومتابعة كافة الإجراءات المتعلقة بها من تاريخ الاستقطاب ولغاية الانفكاك عن العمل؛ وتطوير قدراتها ورفع كفاءتها بتدريبها وتأهيلها باستمرار من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها الوزارة وتحسينها. ويتكون هيكلها التنظيمي من: قسم تخطيط الموارد البشرية، قسم بيانات وسجلات الموارد البشرية، قسم إدارة الموارد البشرية، قسم تنمية الموارد البشرية. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (13) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (13) يوضح إنجازات مديرية الموارد البشرية للأعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
8	6	9	8	4	عدد الموظفين الذين تم تعيينهم بوظائف قيادية بموجب خطة الإحلال والتعاقب
270	171	223	120	321	عدد بطاقات الوصف الوظيفي التي تم إعدادها ومراجعتها
44	54	82	57	81	عدد الموظفين الذين تم تعيينهم خلال العام
71	45	45	32	47	عدد الموظفين الذين تم تعديل اوضاعهم الوظيفية .
94	78	188	397	291	عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها
31	24	26	15	23	عدد البرامج المقترح تنفيذها في الخطة ضمن موازنة الوزارة ومن ضمن احتياجات الموظفين
1	-	2	6	3	عدد الموظفين الذين تم إيفادهم في بعثات دراسية
72	51	105	128	75	عدد الطلبة الذين تم تدريبهم كمتطلب لإكمال دراستهم الجامعية

يلاحظ من الجدول اعلاه بأن الوزارة تسعى إلى تعزيز وبناء قدرات العاملين لديها من خلال تعزيز المعارف وتحسين المهارات لديهم لتمكينهم من القيام بمهام المنصوص عليها في بطاقات الوصف الوظيفي، إضافة الى توظيف هذه المعارف والخبرات في سياسات الموارد البشرية المتعلقة بالإحلال والتعاقب الوظيفي، وهذا يساهم في تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز".

إنجازات مديرية الموارد المالية:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، النظام المالي رقم (3) لسنة (1994)، وتعنى مديرية الموارد المالية بإدارة الأنشطة المتعلقة بالمسائل المالية والتي تشمل على إعداد مشروع موازنة الوزارة بالتنسيق مع جميع المديريات والوحدات الإدارية، وإعداد الحسابات الشهرية والختامية على اختلاف أنواعها، وتوزيع وصرف الموارد المالية المتاحة حسب خطة الإنفاق المقررة، كما تساهم المديرية بالعمل على توفير التمويل اللازم لتنفيذ خطة الوزارة الاستراتيجية من المصادر المتاحة. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم المحاسبة، قسم التدقيق المالي، قسم الرواتب، قسم الصرف المالي، قسم الأمانات. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (14) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (14) يوضح إنجازات مديرية الموارد المالية للأعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
%96.9	% 96.6	%84,900	%87,200	% 95,50	نسبة المبالغ التي تم إنفاقها من إجمالي مخصصات الوزارة المرصودة في موازنة الوزارة من خلال الموقف المالي.
%93	% 86.5	%69,9	%69,800	% 99,1	نسبة الإنجاز من المشاريع الرأسمالية الممولة/ المرصودة ضمن الموازنة الرأسمالية.
31700000	29,525,000	35,600,000	32,610,000	30,420,000	إجمالي السقف الممنوحة من قيمة إجمالي الحولات الصادرة خلال العام.
30399424	28,160,356	33,802,831	30,258,908	30,321,422	إجمالي قيمة الشيكات المصروفة من إجمالي قيمة الشيكات الصادرة.

يبين الجدول أعلاه دور مديرية الموارد المالية في إدارة العمليات المالية وإدارة موازنتها السنوية للوزارة من أجل رفدها بالمخصصات المالية لبرامجها ومشاريعها وهذا يرتبط بالهدف الاستراتيجي المتعلق "تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز"

إنجازات مديرية الاتصال:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، وتعنى هذه المديرية بإبراز صورة إيجابية عن الوزارة ونشاطاتها وتنظيم العلاقة مع وسائل الإعلام وتكوين رأي عام مساند لوزارة التنمية الاجتماعية وقضاياها الإنسانية.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم الإعلام، قسم التوعية والتثقيف المجتمعي، قسم العلاقات العامة، قسم المسؤولية المجتمعية. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (15) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (15) يوضح إنجازات مديرية الاتصال للأعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
31	13	282	82	150	عدد حملات التوعية والتثقيف التي تم تنفيذها (دعم خارجي)
574	41	410	1171	410	عدد حملات التوعية المجتمعية (الوزارة)
23	8	65	41	74	عدد المتقنين الذين تلقوا دورات تشييطية
23	8	65	41	74	عدد المتقنين المنفذين لحملات التوعية (دعم خارجي)
41	41	41	41	41	عدد المتقنين المنفذين لحملات التوعية المجتمعية (الوزارة)
5817	615	9572	13241	4864	عدد المستفيدين من حملات التوعية المجتمعية (الوزارة)
245	2400	1220	1115	1322	عدد رسائل التوعية المنشورة إلكترونياً
5	5	10	99	14	عدد الفعاليات والندوات والمؤتمرات والاجتماعات وورش العمل المتعلقة بأعمال الوزارة التي تم متابعة تنفيذها
1150	1100	1500	1415	388	عدد الفعاليات والأنشطة والبرامج المنبثقة عن مديريات مركز الوزارة والميدان التي تم نشرها من خلال صفحة الفيسبوك
12	1	2	3	4	عدد الأفلام المصورة الخاصة بالوزارة وتصويرها ومونتاجها
340	400	350	528	92	عدد التقارير الصحفية المنشورة
150	100	300	256	192	عدد الدعوات المختلفة لوسائل الإعلام والصحفيين
55	50	100	97	42	عدد الجولات الميدانية لتغطية جولات الوزير
111	1100	550	649	311	عدد المراسلات والمخاطبات الإعلامية الصادرة
75	71	50	99	50	عدد الإعلانات المنشورة في وسائل الإعلام

الإجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
55	50	50	636	60	عدد وكالات الأنباء ومحطات التلفزيون والإذاعة التي تغطي نشاطات الوزارة بشكل يومي
150	150	150	150	150	عدد المواقع الإلكترونية التي تغطي أخبار الوزارة
120	100	90	49	70	عدد الحالات الإنسانية المرصودة والمنشورة في الإعلام التي يتم متابعتها
470	-	396	451	138	عدد حملات التوعية المجتمعية (السياسات الاجتماعية لمناهضة العنف والتكفير).
41	-	41	41	41	عدد المتقنين المنفذين لحملات التوعية المجتمعية (السياسات الاجتماعية لمناهضة العنف والتكفير).
650	-	7143	10335	6708	عدد المستفيدين من حملات التوعية المجتمعية (السياسات الاجتماعية لمناهضة العنف والتكفير).
366	279	2210	600	3352	عدد المستفيدين من حملات التوعية الوالدية (دعم خارجي)

يلاحظ من الجدول أعلاه الدور الوقائي التي تقوم بها الوزارة للحد من الظواهر السلبية وتعزيز الظواهر الإيجابية وهذا يسهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة وبالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق بـ "المساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة".

إنجازات وحدة الرقابة الداخلية:

تم إنشاء وحدة الرقابة الداخلية في وزارة التنمية الاجتماعية استناداً لبلاغ دولة رئيس الوزراء رقم (31) لسنة 1992 حيث أصبحت وحدة الرقابة أحد أهم الأدوات التي تساعد متخذ القرار على اتخاذ القرارات السليمة وصولاً للمحافظة على المال العام. حيث تقوم الوحدة بالرقابة على الأعمال المختلفة بالوزارة المالية والفنية والإدارية بالإضافة للمديريات والمراكز الحكومية والخاصة والتطوعية التي تديرها أو تشرف عليها الوزارة بالإضافة للتدقيق على القرارات الصادرة لضمان صحتها وعدالتها وعدم التعسف باتخاذها وانطباقها مع القوانين والتشريعات النافذة: نظام الرقابة الداخلية رقم (3) لسنة 2011 وتعديلاته، التشريعات الخاصة بوزارة التنمية الاجتماعية.

وتتكون هذه الوحدة من الأقسام التالية: قسم الرقابة والتدقيق المالي، قسم الرقابة والتدقيق الإداري، وقسم الرقابة والتدقيق الفني. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (16) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (16) يوضح إنجازات وحدة الرقابة الداخلية للأعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
20024	15142	13224	13858	12859	التدقيق على مستندات النفقات والأمانات.
44	56	75	65	50	الرد على الشكاوى من كافة الجهات الرقابية وانهاؤها حسب الأصول
317	385	154	238	220	زيارة للتدقيق المالي والإداري والفني على الوحدات الحكومية والخاصة والأهلية والتطوعية بما فيها المديريات والمكاتب والمراكز التابعة لها موزعة
18519	14669	26922	28585	21050	عدد الكتب الصادرة التي تم تدقيقها
19571	5325	-	-	-	عدد الزيارات تنفيذاً لاوامر الدفاع للعام 2020
853	501	-	-	-	عدد المواطنين والمنشآت والموظفين المخالفين لاوامر الدفاع
147	-	-	-	-	عدد لجان التحقيق والتدقيق المشكلة في الوزارة
149	-	-	-	-	عدد المخالفات الناجمة عن تطبيق الحوكمة

يلاحظ من الجدول اعلاه دور الوزارة في ضمان سلامة إجراءات القرارات الادارية والمالية بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة الرشيدة وهذا يسهم بشكل مباشر في تحقيق الاهداف الاستراتيجية الخاصه بالوزارة، وبالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق بـ "تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز".

إنجازات وحدة خدمة الجمهور:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، وتعنى باستقبال متلقي الخدمة وتقديم الخدمة لهم بالتنسيق مع المديرية المعنية، ومتابعة الطلبات الواردة إلى الوزارة، والقيام بإجراء دراسات الحالة الاجتماعية والإستدعاءات التي يتم تحويلها من وإلى الدوائر المعنية. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم الإرشاد والتوجيه، قسم الإغاثة. وتتفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (17) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (17) يوضح إنجازات وحدة خدمة الجمهور للأعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
18903	19324	23315	23199	29133	عدد المراجعين الذين تم استقبالهم
4477	5875	4355	5366	12847	عدد متلقي الخدمة الذين تم استقبالهم وقدمت الخدمة لهم من خلال وحدة خدمة الجمهور مباشرة
9739	9240	12397	11676	16286	عدد متلقي الخدمة الذين تم استقبالهم وقدمت الخدمة لهم بالتنسيق مع المديرية المعنية في الوزارة
938	1860	610	347	158	عدد الشكاوي الخارجية والداخلية التي تم استقبالها
938	1860	610	348	158	عدد الشكاوي التي تم الرد عليها داخليا وخارجيا
9	25	67	51	14	عدد الاقتراحات الخارجية والداخلية التي تم استقبالها
219	168	-	-	-	عدد الطلبات الكلي المقدمة للحصول على المعلومات وليست اختصاص
26	12	-	-	-	عدد الطلبات الكلي المقدمة للحصول على المعلومات وتم الرد عليه
6874	4209	5563	6157	6057	عدد المراجعين الذين تم استقبالهم في قسم الاغاثة
2248	1098	2620	2600	1786	عدد الدراسات الاجتماعية والطلبات الداخلية والخارجية التي تم استقبالها للاستفادة من حساب الاغاثة للحالات الطارئة
320	727	544	914	866	عدد الاسر المستفيدة وتم مساعدتها من حساب المساعدات الطارئة
1638	512	131	2044	1418	عدد المستفيدين من خلال مبادرات واتفاقيات خارجية مبرمة في قسم الاغاثة

يوضح الجدول أعلاه دور الوزارة في تطبيق ادوات تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمتعلقة بالدليل الإرشادي لمكاتب خدمة الجمهور ومنهجية الشكاوي والاقتراحات الحكومية، اضافة الى دور الوزارة بتطبيق الاجراءات لضمان حق الحصول على المعلومات من أجل تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز.

إنجازات وحدة مكافحة التسول:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، قانون منع الاتجار بالبشر رقم 9 للعام 2020 وتعنى وحدة مكافحة التسول بالحد من ظاهرة التسول تطبيقاً للنصوص القانونية رقم (389) من قانون العقوبات، قانون الاحداث، قانون مراقبة سلوك الاحداث وقانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بضبط المتسولين ورعاية وتأهيل المحكومين منهم بموجب أحكام قضائية. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم ضبط المتسولين، قسم مراكز رعاية وتأهيل المتسولين. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (18) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (18) يوضح إنجازات وحدة مكافحة التسول للأعوام (2017-2021)

الإنجازات					مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019	2018	2017	
13558	5406	4135	4350	4290	عدد المتسولين الذين تم ضبطهم عليهم من فئتي البالغين والأحداث
5577	2993	2496	3593	3093	عدد المتسولين البالغين الذين تم ضبطهم
7981	2413	1639	1200	1197	عدد المتسولين الأحداث الذين تم ضبطهم
4436	6192	4800	5210	4220	عدد حملات التسول التي تم تنفيذها
1788	-	-	-	-	عدد المنتفعين المستفيدين من الخدمات الايوائية في المراكز التابعة لوحدة التسول

يتضح من الجدول اعلاه دور الوزارة في عملية إعادة تأهيل فئة المتسولين لضمان توفير الحماية والرعاية لهم، وهذا يسهم بشكل مباشر في تحقيق الاهداف الاستراتيجية الخاصه بالوزارة، وبالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق بـ " تطوير الخدمات الاجتماعية والارتقاء بنوعيتها وجودتها ".

ابرز التحديات التي تواجه عمل وزارة التنمية الاجتماعية

1. قدم بعض التشريعات الاجتماعية.
2. نقص الكوادر البشرية المتخصصة في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية.
3. زيادة الطلب على خدمات الاجتماعية المقدمة.
4. نقص الموارد المالية الخاصة بالانفاق على خدمات الحماية.
5. ضعف استجابة الوزارة للتحويل الرقمي الإلكتروني الناتج عن التكاليف اللازمة لتطوير البنية التحتية الحاسوبية والربط الإلكتروني وأنظمة المراقبة لحماية المنفعين وتطوير قواعد البيانات بغرض إدارة حالة المنفعين إلكترونياً.

ابرز التطلعات المستقبلية لوزارة التنمية الاجتماعية خلال عام 2022

1. استكمال إجراءات عكس اعادة هيكلة وزارة التنمية الاجتماعية بعد الانتهاء من الاجراءات الرسمية حسب الاصول بما في ذلك صدور النظام الاداري للوزارة في الجريدة الرسمية.
2. اطلاق الخطة الاستراتيجية للاعوام 2022-2026 التي تضمنت أبرز محاورها تحسين البنية المؤسسية للوزارة، الادمج الاجتماعي للفئات المحتاجة للحماية والرعاية، تحسين الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة في المجتمعات المحلية.
3. استكمال مراجعة وتطوير التشريعات الناظمة لعمل الوزارة بما في ذلك التشريعات المتعلقة ببدايل الايواء للأشخاص ذوي الاعاقة وكذلك استحداث قانون عصري للعمل الاجتماعي في الاردن.
4. استكمال اتمة خدمات الوزارة وتقديمها بشكل إلكتروني للمواطنين وطالبيها.